جامعة حماة **التسويق الزراعي (نظري)**

كلية الزراعة **المحاضرة : 5**

السنة الأولى

أسعار المنتجات الزراعية (1)

تعد عملية تحديد السعر المناسب للسلعة من أهم القرارات التسويقية وأكثرها تعقيداً، وذلك بسبب كثرة وتشابك المتغيرات والعوامل المؤثرة في السعر، كما يعد السعر العامل المؤثر المباشر في ربح المؤسسة الإنتاجية أو في ربح العاملين في مجال التسويق .

ويتأثر سعر السلع بالعديد من العوامل يرجع بعضها إلى المنتِج وبعضها إلى الموزع وبعضها إلى المستهلك، وقد برز أخيراً دور الدولة في مختلف الأنظمة الاقتصادية القائمة، ويختلف تعريف السعر من نظام اقتصادي إلى آخر، ففي ظل النظام الرأسمالي يمكن تعريف السعر بأنه عبارة عن مقدار الأموال والنقود التي يأخذها البائع أو يدفعها المشتري لقاء سلعة معينة، ويعرف اقتصادياً بأنه مقياس للقيمة أو القوة التبادلية لسلعة ما بوحدات من النقود، ويتحدد السعر في السوق استناداً إلى قانوني الطلب والعرض اللذين يعدان من أهم العوامل في تحديد الأسعار خاصةً في ظل الظروف التنافسية والاحتكارية للنظام الرأسمالي .

دور الطلب والعرض والعوامل المؤثرة في أسعار المنتجات الزراعية

أولاً – الطلب Demand

1 – تعريف الطلب

يُدرس الطلب من وجهة نظر المستهلك، ويعرف **الطلب** اقتصادياً على سلعة معينة بأنه تلك الكمية التي يرغب المشترون والمستعدون لدفع الثمن لاقتنائها بسعر معين وزمن معين مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة.

2- قانون الطلب

يلاحظ أنه كلما انخفض سعر سلعة معينة في سوق معين مع بقاء العوامل المؤثرة على الطلب ثابتة كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها عند هذا السعر، وكلما ارتفع سعر السلعة في السوق قلّت الكمية المطلوبة منها؛ أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، وهذه العلاقة هي ما تدعى بقانون الطلب، وطبعاً ليس ثمن السلعة هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الكمية المطلوبة منها في السوق، بل هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب تسمى محددات الطلب .

منحنى الطلب

حسب قانون الطلب تزداد الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض سعرها، وتقلّ الكمية المطلوبة من السلعة إذا ارتفع سعرها، وإذا مثّلنا ذلك برسم بياني، حيث تمثل الكميات المطلوبة على المحور الأفقي والأسعار على المحور العمودي، فإنه يظهر لدينا منحنى الطلب الذي يعكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة :

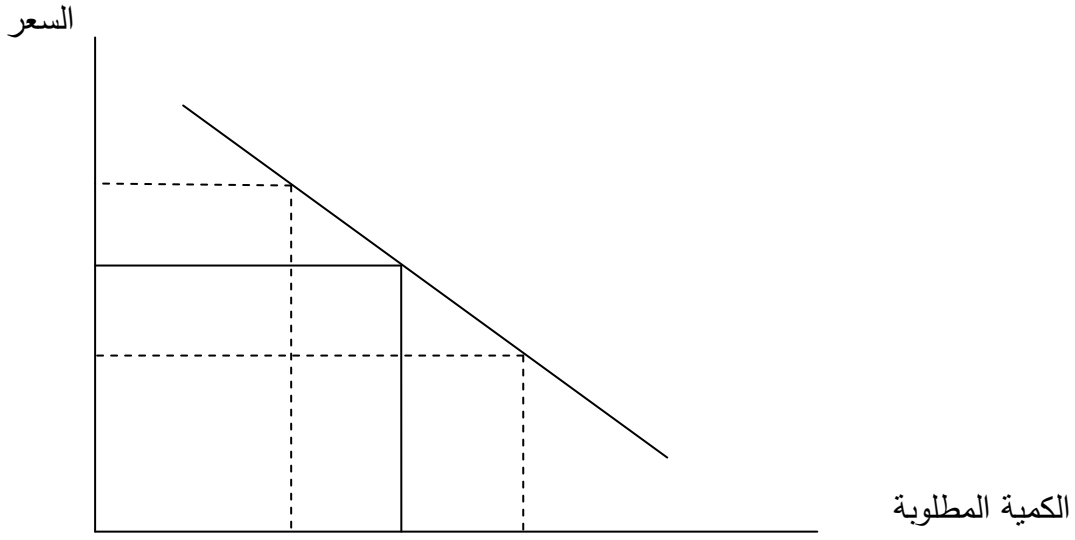

يلاحظ على منحني الطلب أنه ينحدر إلى الأسفل وإلى اليمين، ومعنى ذلك أنه كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة وهذا ما يعرف اقتصادياً بتمدد الطلب، وكلما ارتفع الثمن انخفضت الكمية المطلوبة وهذا ما يعرف اقتصادياً بانكماش الطلب.

العوامل المؤثرة في الطلب على المنتجات الزراعية

1- أسعار السلع

تعتمد الكمية المطلوبة من سلعة ما على السعر الذي تباع به الوحدة من هذه السلعة، حيث تكون العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين .

2- عدد المستهلكين (المشترين)

من المعروف أن زيادة عدد المستهلكين أو عدد السكان يعمل على زيادة الكميات المطلوبة من السلع المختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن بيع أو استهلاك كميات أكبر من سلعة معينة في المدينة مقارنةً بالقرى نظراً لوجود عدد أكبر من المستهلكين في المدينة ذات العدد الأكبر من السكان، لكن هذه الزيادة في عدد السكان يجب أن تترافق بتوفّر القدرة الشرائية حتى يزيد الطلب .

3- متوسط دخل المستهلكين

تلعب الزيادة في دخول المستهلكين أو قلتها دوراً كبيراً في زيادة أو نقص الكمية المشتراة من السلع، فلو فرضنا أن هناك زيادة حدثت في دخل فرد معين فإن طلبه على السلع المختلفة سوف يزيد ومن الملاحظ أنه كلما زاد دخل الفرد ازداد استهلاكه من السلع غير الرخيصة (لحوم، فواكه، ...) بدرجة أكبر من استهلاك السلع الرخيصة؛ أي حالة الطلب لديه على السلع المختلفة تتغير، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه إذا زاد دخل المجتمع أي ارتفع مستوى معيشته ستكون نتيجة ذلك تغير كبير في الطلب على السلع والخدمات، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية وشبه الكمالية بدرجة أكبر من زيادة الطلب على السلع الرخيصة .

4- أذواق المستهلكين ودرجة تفضيلهم

أي تغيير في أذواق المستهلكين ودرجة تفضيلهم لسلع دون أخرى سوف يترتب على ذلك ارتفاع الطلب على بعض السلع والخدمات وانخفاض الطلب على البعض الآخر، بمعنى آخر أي تغير يحدث في أذواق المستهلكين يجعلهم يقبلون على شراء سلعة معينة فسوف يزداد الطلب على هذه السلعة، كما أن أي تغير في أذواقهم يجعلهم ينصرفون عن سلعة معينة سينخفض الطلب على هذه السلعة، وهنا تكمن

أهمية إجراء دراسات ميدانية لحصر رغبات المستهلكين، ومعرفة أي سلعة يفضلونها وأي سلعة لا يفضلونها ولماذا ؟

5- أسعار السلع البديلة والمكملة

غالباً ما يكون للسلعة مشابه أو بديل لها، وبالتالي أي تغير يحدث في أسعار السلع الأخرى البديلة عن أسعار السلعة الأصلية سيؤدي حتماً إلى تغيرات في الكمية المطلوبة من السلعة، فمثلاً لو فرضنا أنْ انخفض سعر أحد أنواع السلع البديلة بدرجة محسوسة فسوف تزيد الكميات المطلوبة من هذا النوع الذي نقص سعره، وبنفس الوقت تقل الكميات المطلوبة من الأنواع الأخرى البديلة .

أنواع الطلب على المنتجات الزراعية

أ – طلب المستهلك النهائي الذي يشتري المنتجات الزراعية كغذاء له .

ب- طلب المخزّن الذي يشتري المنتجات الزراعية لتخزينها حتى يزداد الطلب عليها .

ج- طلب التجار الذين يشترون المنتجات الزراعية لرفع أسعارها .

د- طلب المصدّر الذي يشتري المنتجات الزراعية لبيعها إلى الخارج .

هـ- طلب أصحاب المصانع الذين يشترون المواد الغذائية من أجل تصنيعها .

مرونة الطلب السعرية

رأينا فيما سبق بأن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في وقت معين تزيد بانخفاض سعرها وتقل بارتفاعه، لكن التغير الذي يطرأ على الكميات المطلوبة نتيجة التغير في السعر يختلف من سلعة إلى أخرى، فبعض السلع نجد أن تغييراً بسيطاً في ثمنها يؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها والبعض الآخر نجد أن تغييراً كبيراً في سعرها يؤدي إلى تغير قليل في الكمية المطلوبة منها، وبناءً على ذلك فإن مرونة الطلب السعرية هي درجة تأثر الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغير في سعرها مع ثبات العوامل الأخرى، وتتفاوت السلع فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث درجة مرونة الطلب .

تحسب مرونة الطلب بالقانون الرياضي الآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\frac{ك_2 - ك_1}{ك_1}}{\frac{س_2 - س_1}{س_1}}$$

وبتطبيق هذا القانون فإن درجة مرونة الطلب تتراوح بين الصفر واللانهاية، ومن المهم التنويه أن درجة المرونة دائماً سالبة بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، لكن بغض النظر عن الإشارة أي عند أخذ القيمة المطلقة فإن :

1- إذا كانت النتيجة صفراً فإن الطلب يكون عديم المرونة .

2- إذا كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح فإن الطلب يكون غير مرن .

3- إذا كانت النتيجة مساوية للواحد الصحيح فإن الطلب يكون متكافئ المرونة .

4- إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب يكون مرناً .

5- إذا كانت النتيجة لا نهاية فإن الطلب يكون لا نهائي المرونة (تام المرونة) .

أولاً – الطلب عديم المرونة

أ – لا يؤدي التغير في السعر إلى أي تغير في الكمية المطلوبة، ومثال ذلك بعض السلع الضرورية للمستهلك التي تبقى الكميات المطلوبة منها ثابتة مهما ارتفع أو انخفض سعرها مثل سلعة الملح، أو تاجر دخل في مزاد لشراء سلعة معينة فمجرد إصراره على شراء تلك الكمية المحددة من السلعة بأي ثمن فإن طلبه هذا يمثل الحالة المدروسة من حالات الطلب عديم المرونة؛ أي التغير في الكمية المطلوبة يساوي الصفر مهما تغيرت الأسعار .

ب – في هذه الحالة يكون المعامل العددي لمرونة الطلب مساوياً للصفر .

ج – يأخذ منحني الطلب شكل خط مستقيم يوازي المحور العمودي على الشكل الآتي :

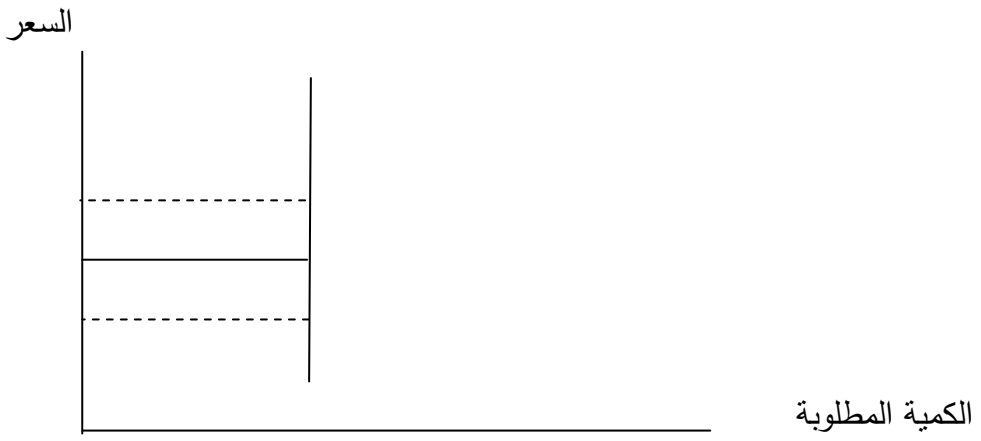

ثانياً – طلب غير مرن

أ – إن التغير النسبي في السعر أكبر من التغير النسبي في الكمية المطلوبة، ومعنى ذلك أن تغيراً كبيراً في السعر يصاحبه تغيراً بسيطاً في الكمية المطلوبة، وفي هذه الحالة يكون مجموع ما ينفقه المستهلكون بعد تغير السعر أقل مما كانوا ينفقونه قبل تغير السعر الأصلي .

ب – درجة مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح .

ج – منحني الطلب في هذه الحالة شديد الانحدار على الشكل الآتي :

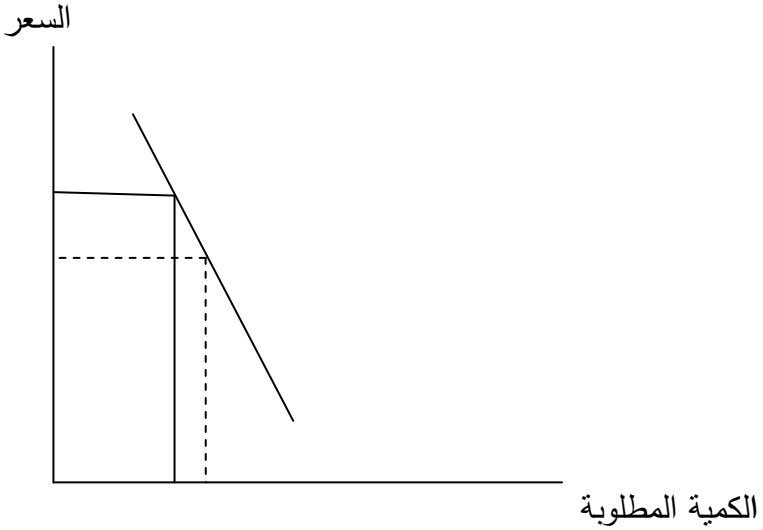

ثالثاً – طلب متكافئ المرونة

أ – التغير النسبي في السعر يؤدي إلى نفس التغير النسبي في الكمية المطلوبة، ويكون مجموع ما ينفقه المستهلكون على السلعة بعد تغيير السعر مساوياً لما كانوا ينفقونه قبل تغير السعر الأصلي .

ب – درجة مرونة الطلب مساوية للواحد الصحيح .

ج – منحنى الطلب يأخذ شكل انحدار متوسط بين المحور الأفقي والعمودي على الشكل الآتي :

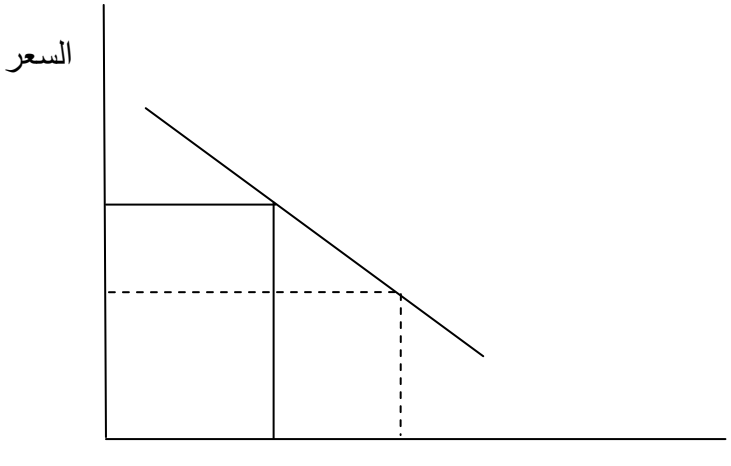

رابعاً – طلب مرن

أ – التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر، ويكون مجموع ما ينفقه المستهلكون بعد تغير السعر أكبر مما كانوا ينفقونه قبل تغير سعر السلعة الأصلي .

ج – منحني الطلب قليل الانحدار على الشكل الآتي :

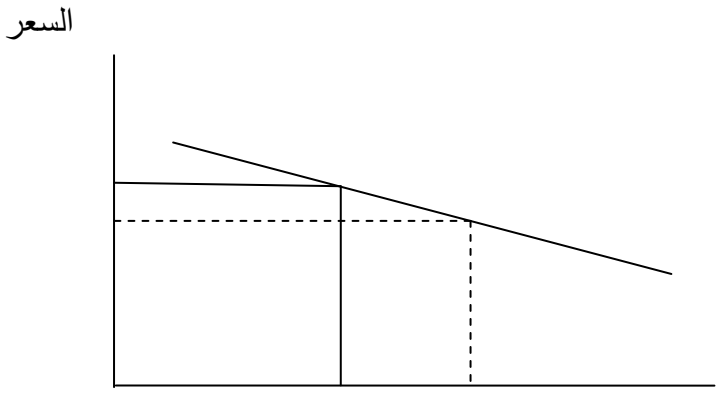

خامساً – طلب تام المرونة (لا نهائي المرونة)

أ – السعر ثابت لا يتغير، لكن الكمية المطلوبة هي التي تتغير؛ أي مهما تغيرت الكمية المطلوبة فإن ذلك ليس له تأثير على السعر (السعر ثابت)، ومثال ذلك عندما تقوم الدولة بشراء بعض المحاصيل الزراعية كالقمح مثلاً محددة سعراً معيناً ثابتاً .

ب – المعامل العددي للمرونة لا نهاية .

ج – يأخذ منحني الطلب شكل خط مستقيم يوازي المحور الأفقي على الشكل الآتي :

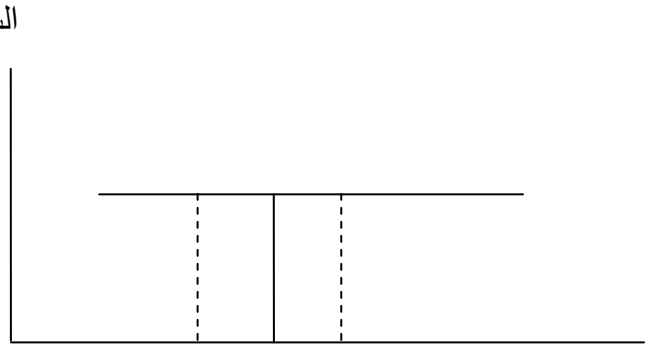

مثال : احسب مرونة الطلب عندما ينخفض سعر البيضة المطلوبة من 70 ل.س إلى 60 ل.س ويرافقها زيادة في الكميات المطلوبة من البيض من 400 إلى 500 بيضة .

الحل :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_1} \Big/ \frac{س_2 - س_1}{س_1}$$

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{500 - 400}{70} \Big/ \frac{60 - 70}{400} = \frac{100}{70} \Big/ \frac{-10}{400} = -1.79$$

درجة المرونة أكبر من الواحد الصحيح (بغض النظر عن الإشارة) فالطلب مرن، وعلى هذا الأساس فقد ازداد ما ينفقه المستهلكون على البيض من 28000 ل.س إلى 30000 ل.س، وهذا دليل على مرونة الطلب .

ثانياً – العرض

يُدرس العرض من وجهة نظر المنتج، والمقصود **بالعرض** في العرف الاقتصادي تلك الكمية التي يكون المنتجون أو التجار مستعدين لبيعها بسعر معين في وقت معين وفي مكان معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويتكون العرض في مجال الإنتاج الزراعي من مصدرين هما :

1- العرض الناتج عن الإنتاج الزراعي لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية الذي يرد إلى السوق من مختلف المشاريع الزراعية .

2- يمثل كمية المحاصيل الزراعية الموجودة في مخازن المزارعين والتجار والوسطاء الذين يعملون في تسويق المنتجات الزراعية .

وتتوقف كمية العرض على عدد المنتجين، ومساحة الأراضي المزروعة، والتقنيات المتبعة في تنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة .

قانون العرض

من الملاحظ أنه كلما ارتفع سعر سلعة معينة في السوق أدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة منها عند هذا السعر، حيث أن رغبة المنتجين أو التجار تكون في العادة في بيع كمية أكبر من السلعة عندما يرتفع سعرها سعياً وراء الحصول على المزيد من الأرباح، هذا ويحدث العكس تماماً إذا انخفض سعر السلعة فإن الكمية المعروضة من السلعة تنخفض، وعلى هذا الأساس فإن هناك علاقة تحكم بين الكميات المعروضة من السلعة وأسعارها، وهذه العلاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها ويطلق على هذه العلاقة في العرف الاقتصادي بقانون العرض الذي يشير إلى أن الكمية المعروضة من سلعة معينة تتناسب طردياً مع سعر تلك السلعة فتزيد بارتفاعه وتقل بانخفاضه مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى على حالها .

ومما يجدر ملاحظته في هذا المجال أن سعر السلعة ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الكمية المعروضة من السلعة، وإنما يوجد هناك عوامل أخرى .

منحنى العرض

حسب قانون العرض تزداد الكمية المعروضة من سلعة معينة بارتفاع سعرها ، وتقلّ الكمية المعروضة من السلعة إذا انخفض سعرها، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً، حيث تمثل الكميات المعروضة على المحور الأفقي والأسعار على المحور العمودي، وبالتالي يظهر لدينا منحنى العرض على النحو الآتي :

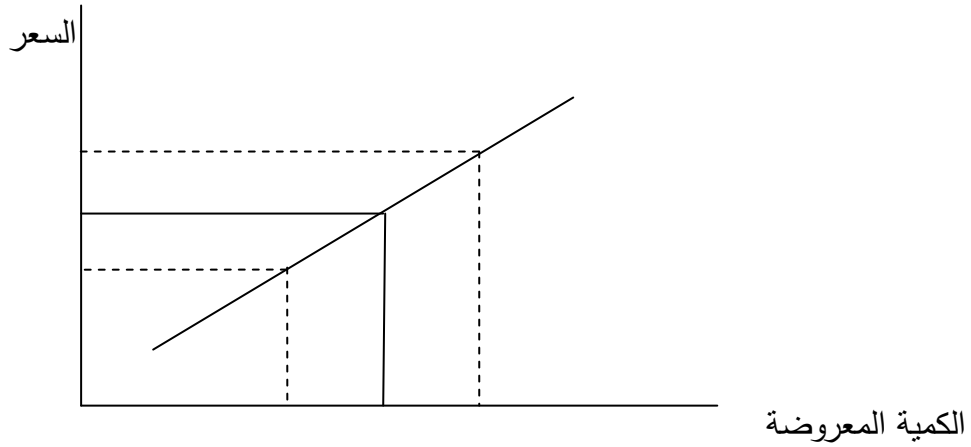

يلاحظ على منحني العرض أنه يرتفع إلى الأعلى وإلى اليمين، ومعنى ذلك أنه كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وهذا ما يعرف اقتصادياً بتمدد العرض، وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة وهذا ما يعرف اقتصادياً بانكماش العرض؛ أي تمدد العرض وانكماشه يكون على نفس منحني العرض، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن التغيرات التي تحدث في الأسعار والكميات المعروضة تأخذ اتجاهاً واحداً؛ أي أن العلاقة بينهما تأخذ طابعاً طردياً، ولهذا السبب نرى أن انحدار منحنى العرض هو انحدار إيجابي بعكس منحنى الطلب الذي يأخذ انحداراً سلبياً .